ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Salam Abdul Jassim Al-Jubouri

Tikrit University, College of Basic Education - Sharqat

* *Corresponding author: E-mail* : drsalam2006@gmail.com

Keywords:
Rubba
Comment
Addition
correct

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Sept 2024
Received in revised form 25 Nov 2024
Accepted 2 Dec 2024
Final Proofreading 17 June 2025
Available online 17 June 2025
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

The Correct Statement of the word (rubba) as an Original Preposition which is Related to but not Similar to an Additional Preposition

A B S T R A C T

It is well-known among most grammarians, especially the later ones, that (rubba) is an extra preposition or similar to an extra letter that does not relate to anything after it as other prepositions do. Modern scholars have come to embrace this doctrine and record it in their works and teach it to their students as the most likely and absolutely correct. However, investigation proves otherwise, which I will cite with its evidence and proofs in this research.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.6.1.2025.05

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

القَوْلُ السَّدِيْد فِي أنَّ (رُبَّ) حَرْفٌ أَصْليٌّ يتعلَّقُ ولَيْسَ شَبِيْهًا بالمَزِيد

سلام عبد جاسم الجبوري/ جامعة تكريت ، كلية التربية الأساسية – الشرقاط .

الخلاصة:

اشتهر عند أكثر النحاة – ولا سيما المتأخرين منهم – أنّ (رُبَّ) حرف زائد أو شبيه بالزائد لا يتعلق بشيء بعده كما تتعلق سائر حروف الجر ، وجاء الدارسون المحدثون ليعتنقوا هذا المذهب ويدوّنوه في مصنفاتهم ويدرّسوه لطلبتهم على أنّه هو الراجح والصواب المطلق . ولكنَّ التحقيق يُثبت خلاف ذلك ، وهو ما سأورده بشواهده وأدلته في هذا البحث إن شاء الله تعالى . ومن الله العون والسداد .

الكلمات المفتاحية : رُبَّ / التعليق / الزيادة / الصحيح .

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأمين وعلى آله وصحبه الغر الميامين ، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد : فقد اشتهر عند أكثر النحاة والدارسين المحدثين – وهو ما ملأوا به مصنفاتهم وجرى على ألسنتهم وأقلامهم – أن (رُبَّ) حرف شبيه بالزائد يفيد التقليل ولا يتعلق كما تتعلق حروف الجر خلافًا لمذهب المحققين من أساطين المذهب البصري . وسَأَعرض في هذه السطور الأقوالَ المشهورةَ في حقيقة (رُبَّ) والخلافَ الحاصلَ فيها مُناقشةً وتحليلًا ، ليُعلم في المُنتهى أيُّ المذاهبِ أقومُ وأَوْلاها بالاتباع . ومن هنا فسأسلك سبيل الإيجاز وألِج في ذكر المذاهب من دون تفريع أو تقسيم خروجًا عمّا ألِفَهُ الدراسون في بحوثهم التي ينشرونها .

المذاهب المشهورة في (رُبَّ) – أصحابُها وأدلَّتُهم .

لقد اختلف النحاة في رُبَّ على ثلاثة مذاهب ، دونك إيّاها :

أوّلها: – وهو مذهب جمهور نحاة البصرة – أنها حرف جر أصليّ يتعلق بالفعل العامل فيه بعدَه محذوفًا كان أو ظاهرًا، فإن قلت: (رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ) فـ(رب) حرف جر، و (رجلٍ) اسم مجرور به، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (لقيتُ) ومحلُّهما النصب ؛ لأنهما في موضع المفعول به، فتكون (رُبَّ) مُشْبِهةً (الباء واللام) المعدِّيتين للعامل الضعيف، فالباء كما في قولك: (مررتُ بزيدٍ) ، فالجار والمجرور (بزيدٍ) متعلقان بالفعل (مررتُ) وهما في موضع نصب مفعول به، فلو عطفت على (زيدٍ) جاز في المعطوف (الجرُّ والنصبُ)، فتقول: (مررتُ بزيدٍ وعمرًا)، فالنصب على إتباعه محلَّ الجار والمجرور معًا، واللام كما في قولك: (لِزيدٍ أكرمتُ)، فلما تقدم المعمول على العامل ضَعُفَ عمله فجاز إدخال (اللامِ) المقوية على معموله المتقدم، و(اللامُ) مع مجرورها في موضع نصب مفعول به، وهذا محل (ربَّ) مع مجرورها؛ لذا جاز العطف عليه بالنصب في قول امرئ القيس [من الطويل] :

وسِنٍّ كَسُنّيْقٍ سناءً وسُنّمًا ذَعَرْتُ بمدلاح الهجير نَهوضِ

فعطف (سُنّمًا) على مَحل (سِنٍّ)؛ لِأَنَّهُ فِي مَوضِع نصب بـ (ذَعَرْتُ). (ينظر : أبو حيان ، 1998م : 4 / 1472 . وأبو حيان ، د. ت : 11 / 279 . وابن هشام الأنصاري ، 1985م: ص182 . والسيوطي ، د. ت : 2 / 346 . والبيت لامرئ القيس . ينظر : امرؤ القيس – الديوان، 1958م ،

ص: 76 . وناظر الجيش ، 1428هـ : 6 / 3044 . والصنعاني ، 2007 م: ص1696 . والبغدادي ، 1414هـ : 3 / 190)) .

قال ابن السراج : ((رُبَّ: حرف جر، وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلًا له إلى المجرور كأخواته إذا قلت: (مررت برجل) و(ذهبت إلى غلام لك)، ولكنه لمّا كان معناه التقليل وكان لا يعمل إلا في نكرة فصار مقابلًا (كم) إذا كانت خبرًا ، فَجُعِلَ له صدرُ الكلام كما جُعِل لـ(كم) وأُخِّر الفعل والفاعل، فموضع رُبَّ وما عملت فيه نصبٌ، كما أنَّ موضع (الباء) و(مِنْ) وما عملتا فيه نصب إذا قلت: (مررتُ بزيدٍ وأخذتُ مِنْ مالِهِ) (ابن السراج ، : د . ت : 1 / 416) .

قلت: وفي كلامه تفسير لاستحقاقها للصدارة أنَّ دلالتها على التقليل أشبهت بها (كم) التي دلت على التكثير، فاستحقت (رُبَّ) الصدارة كما استحقت (كم).

وقال ابن يعيش فيما يوافق كلام ابن السراج: ((ولا بدّ له من فعل يتعلّق به كـ (الباء) وغيرِها من حروف الجرّ، تقول: (ربَّ رجلٍ يقول ذلك لقيتُ أو أدركتُ)، فموضعُ (رُبَّ) وما انجرّ به نصبٌ، كما يكون الجارّ والمجرور في موضع نصب في قولك: (بزيدٍ مررتُ)، و(يَقُولُ ذلِكَ) صفة (رجل))) . (ابن يعيش ، د.ت : 8 / 28) .

وعليه نصَّ المراديُّ ، فقال : ((مذهب الجمهور أن رب تتعلق بالفعل، كسائر حروف الجر غير الزوائد. وذهب الرماني، وابن طاهر، إلى أنها لا تتعلق بشيء. قال بعضهم: وتجري رب، مع إفادتها التقليل، مجرى اللام المقوية للتعدية، في دخولها على المفعول به)) (المرادي ، 1412هـ : ص439) .

وإليه ذهب أبو الحسين ابن أبي الربيع الإشبيلي ، فقد قال : ((لا يمكن أن تجعل رب زائدة؛ لأنها تحرزُ معنى، والزائد لا يحرز معنى، وإنما هو مؤكد، ولا كل حرف خافض لا يكون إلا موصلا، وإنما خفض إذا كان زائدا ليبقى عليه عمله الذي أنس به، وما زادته العرب للتوكيد وليس له أصل فلا يكون خافضا؛ لأنه ليس موصلا، و"رب" خافضة، فلا بدّ أن تكون موصلة، ولا بد لها من فعل تتعلق به))(الإشبيلي ، د.ت : 2 / 74)

<u>والثاني</u>: مذهب الكسائي ومَن تابعه من الكوفيين، أنها اسم مثل (كم) ، واحتجوا بالإخبار عنها كما في نحو : (ربَّ رجلٍ ظريفٌ) ، فقد أخبر عن (رب) بـ (ظريفٌ) وهذا دليل على أنها اسم لوقوعها مبتدأ. قال ابن يعيش: ((وقد ذهب الكسائي ومَن تابَعَه من الكوفيين إلى أن (ربّ) اسمٌ مثلُ (كَمْ)، واعتلّوا بما حكوه عن بعض العرب أنهم يقولون: (ربّ رجلٍ ظريفٌ) برفع (ظريفٌ) على أنه خبرٌ عن (رُبَّ). وقالوا: إنها لا تكون إلَّا صدرًا، وحروفُ الجرّ إنما تقع متوسّطةً؛ لأنها لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء)) (ابن يعيش ، د.ت : 8 / 29) .

وقد رُدَّ هذا الرأي ، فوصفه ابن السراج بأنه (غلط أو تشبيه) ، أي : التشبيه بـ (كم) الخبريّة . (ينظر : ابن السرّاج ، د.ت : 1 / 418) . أو هو من الشاذ على حد تعبير ابن يعيش الذي يردّ حَمْل (رُبّ) على التشبيه بـ (كم) الخبريّة مثبتًا حرفيّتها بقوله : ((و (رُبَّ) حرفٌ، والذي يدلّ على ذلك أنّ (رُبَّ) معناه في غيره، كما أن معنى (مِنْ) في غيرها. فكما أنك إذا قلت: (خرجت من بغداد) فقد دلّتْ (مِنْ) على أنّ (بغداد) ابتداء غاية الخروج، فكذلك إذا قلت: (ربّ رجلٍ يقول) دلّت (رُبَّ) على معنى التقليل في (الرجل) الذي يقول ذلك. وليست (كَمْ) كذلك؛ لأنها قد دلّت على معنًى في نفسها، وهو العدد)) (ابن يعيش : د.ت : 8 / 31) .

وممّا يؤيد كونها حرفًا أنها وقعت مبنيّةً من غير عارضٍ عَرَضَ، ولو كانت اسمًا؛ لكانت معربةً، وكانت من قبيل "حُبِّ"، و"دُرِّ" في الإعراب.

وفي هذا الخلاف دليل على بطلان قول مَن قال : إنها زائدة والمجرور بعدها محلُّه الرفع على أنّه مبتدأ، إذ لو كان موضعه الابتداء لصحَّ أن يوصَف بالرفع، فتقول: (رُبَّ رجلٍ ظريفٌ)، على أن (ظريفٌ) صفة لمجرور (رُبَّ) تبعًا للمحل، والخبر محذوف تقديره (لقيتُهُ)، ولكنهم أجمعوا على أن المجرور بعد (رُبَّ) لا يجوز وصفه بالرفع؛ لِما علموا أنه لم يرد عن العرب، ولو كان مجرورها محله الرفع على الابتداء كما سنبين في قول المذهب الثالث لصحَّ رفع صفته كما صح نصب تابع خبر ليس المجرور بالباء، فتقول: (ليس زيدٌ بعالمٍ ولا عاقلاً) ، ولا يصح أن تقول: (رُبَّ رجلٍ عالمٌ جالستُه)، لأنه لم يرد عن العرب، ومَن أجازه فقد اعتمد على القياس ولم يكن لديه شاهدٌ يدعم قياسه .

وقد نقل أبو حيان عن الأخفش والجرمي كلامًا يذهب هذا المذهب. فقال : ((وذهب الأخفش والجرمي إلى أنها تزاد في الإعراب، ويحكم على موضع مجرورها بالنصب والرفع على حسب العامل بعدها، ويجوز فيه الاشتغال إذا كان العامل قد عمل في ضميره أو سببِهِ نصبًا، ويُعطف على لفظه وعلى موضعه، فإن كان رفعًا رُفِع المعطوف، أو نصبًا نُصِب)) (أبو حيّان ، د.ت : 11 / 297). واستشهدوا على وجاهة ما ذهبوا إليه بقول امرئ القيس:

وسنٍّ كسنيق سناء وسنَّمًا ذعرت بمدلاج الهجير نهوض

إذ عطف قوله : (سنَّمًا) على موضع (سنٍّ) ؛ لأنه في موضع نصب على أنه هو المفعول.

قلت : لم يحتجوا فيما ذهبوا إليه إلا بشاهدٍ هو حجةٌ عليهم لا لهم؛ لأن نصب المعطوف هنا تبعَ موضع الجار والمجرور معًا ومحلهما النصب على المفعول، كما تقدم في نحو: (مررت بزيدٍ وعمرًا)، وهذا دليل على أنها حرف جر أصلي تتعلق كغيرها من الحروف، ولو كان من شاهدٍ يؤيد زيادتها لوجب أن يكون على رفع التابع لا على نصبه، لأن النصب تبعًا للموضع لا ننكره وليس له اختصاص بالزوائد.

فإن قيل: فكيف صحَّ أن نقول: (رُبَّ رجلين كريمين وامرأتان) برفع (امرأتان) ؟ قلت: ليس ذاك عطفًا على موضع (رجلين) ، وإنما هو عطف على ما في (كريمين) من ضمير، لأن الصفة المشبهة ترفع فاعلًا فإن ظهرَ وإلا استكنَّ فيها، فالأصل: (ربَّ رجلين كريمين هما وامرأتان) وقد عطفت (امرأتان) على الضمير المستكن في (كريمين) فرفعت، ولو جررت لجاز.

ولو عطفت قبل الوصف لم يصح إلا الجر، فلا يصح أن تقول: (ربَّ رجلين وامرأتان كريمين)، فجرُّ (امرأتين) واجبٌ ؛ لأنها لا بدَّ معطوفةٌ على (رجلين)، ولو كان محل (رجلين) الرفع على الابتداء لصحَّ ذلك، ولكن عدم ورود مثل هذا عن العرب دلَّ على أنه قياس باطل.

قال ابنُ السراج: ((فإن قلتَ: (رب رجلين مختصمين وامرأتين) جازَ لكَ الخفض والرفع، فتقول: وامرأتان وامرأتين، أمّا الخفض فبالعطفِ على (رجلين) ، والرفع بالعطف على ما في (مختصمين)، ولو قلت: (رُبَّ رجلين مختصمين هما وامرأتان) فأكدت ثم عطفتَ لكان أجودَ)) (ابن السراج ، د.ت : 1 / 374) .

قلتُ: ومما يُستنبَط من خلاف الكوفيين والبصريين في هذه المسألة أن القول المأثور: (ربَّ ضارَّةٍ نافعةٌ) يصح فيه وجهان لرفع (نافعةٌ)، فالأول: أنّ (ربَّ) اسم مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ على التشبيه بـ (كم) كما ذكر ابن السراج، فهو وإن كان شاذًّا إلا أنه يُحمَل على قول الكوفيين، وتعرب (ضارةٍ) مضافًا إليه، و(نافعةٌ) خبرًا لـ (ربَّ). والثاني: أنّ (رُبَّ) حرف جر و(ضارةٍ) مجرورة بها، و(نافعةٌ) خبر لمُضْمَرٍ محذوف ، أي : (هي نافعة)، ويدلُّك على صحته أنه ورد هذا المضمَر ظاهرًا في قول لبيد [من الرجز] :

لا تَزْجُرِ الفِتْيان عَن سُوءِ الرّعَه يَا رُبّ هَيْجا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ

فقوله (هي خيرٌ) مبتدأ وخبر، وهما في محل جر صفة لـ (هيجا). وكذا تكون جملة (هي نافعة) في محل جر صفة لـ (ضارةٍ)، والجار والمجرور (ربَّ ضارةٍ) متعلقان بفعل محذوف تقديره (واجهت) أو (لقيت).

فإن قيل: فكيف صحَّ التعليق بفعل محذوف ومن أين جاء؟ قلت: حَذْفُ الفعلِ العاملِ في ربَّ كثيرٌ جدًا ، وهو أكثر من ظهوره لدلالة الحال عليه. (ينظر في تخريج البيت : لبيد (الديوان) ، 1962م : ص340 . والبكري ، 1971م : ص91 . والزوزني ، 1423هـ : ص158 . والأصفهاني ، 1415 هـ : 15 / 243)

قال ابن يعيش: ((ولا يكاد البصريون يُظْهِرون الفعل العامل، حتّى إن بعضهم قال لا يجوز إظهاره إلَّا في ضرورة الشعر. وإنما حُذف الفعل العامل فيها كثيرًا؛ لأنها جوابٌ لمن قال لك: (ما لقيتَ

رجلاً عالمًا) ؟ أو قدّرتَ أنه يقول، فتقول في جوابه: (رُبَّ رجلٍ عالمٍ)، أي: (لقد لقيتُ)، فساغ حذفُ العامل إذ قد عُلم المحذوف من السؤال، فاستُغني عن ذكره بذلك. وحُذف ها هنا كحذف الفعل العامل في الباء من (بسم الله)، والمراد: (أبْدَأُ بسم الله)، أو (بدأتُ بسم الله)، فتُرك ذكره لدلالة الحال عليه)) (ابن يعيش ، 1422هـ : 4 / 485 . وينظر : المرادي ، 1412هـ : ص454) .

وهو قول أبي الحسين بن أبي الربيع الذي ينص على أنه لا بدّ: ((أن يكون الفعل العامل في ربَّ ظاهرا أو محذوفا، وإذا كان محذوفا فيكون على وجهين:

أحدهما: أن يكون قد ناب منابه شيء، فلا يظهر .الثاني: ألّا ينوب منابَه شيء، فيجوز أن يظهر، ويجوز أن تحذفه، فيكون ظاهرا إذا لم يكن معك ما يدل عليه، وإذا كان معك ما يدل عليه، ولم تكن الصفة تقوم مقامه فأنت بالخيار، إن شئت حذفته وإن شئت أظهرته. وإذا كانت الصفة تقوم مقامه فلا يجوز إظهار الفعل)) (الإشبيلي ، د.ت : 2 / 77) .

ومن قبلهما صرح بذلك ابن السراج بقوله : ((والنحويون كالمجتمعين على أن رُبَّ جواب، إنما تقول: (رُبَّ رجل عالمٍ)، لمن قال: (رأيت رجلًا عالمًا)، أو قدرت ذلك فيه فتقول: (رُبَّ رجل عالم)، تريد: رُبَّ رجل عالم قد رأيتُ)) (ابن السراج ، د.ت : 1 / 417) .

وتابع ابن السراج قوله : ((واعلم: أن الفعل العامل فيها أكثر ما يستعمله العرب محذوفًا؛ لأنه جواب وقد علم فحذف، وربما جيء به توكيدًا وزيادة في البيان فتقول: (رُبّ رجل عالم قد أتيت)، فتجعل هذا هو الفعل الذي تعلقت به (رُبَّ) حتى يكون في تقديره: (برجلٍ عالمٍ مررت)، وكذلك إذا قال: (رُبَّ رجل جاءني فأكرمته، وأكرمته) ، فههنا فعل أيضًا محذوف، فكأنه قال له قائل: (ما جاءك رجل فأكرمته وأكرمته) فقلت: (رُبَّ رجل جاءني فأكرمته وأكرمته أي: قد كنت فعلت ذاك فيكون جاءني وما بعده صفة رجلٍ، والصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد، والكلام بعدُ ما تم، فإن لم تضمر: قد فعلت وما أشبه ذلك وإلا لم يجز فإذا قال: ما أحسنت إليّ. قلت: رُبَّ إحسان قد تقدم إليك مني، فكأنك قلت: (قد فعلت من إحسان إليك قد تقدم). فإن قال قائل: لِمَ لزم الصفة؟ قيل: لأنه أبلغ في باب التقليلِ؛ لأن رجلًا قائمًا أقل من رجل وحده، فخصت بذلك، والله أعلم . وكذلك لو قلتَ: رُب رجل جاهل ضربت، إن جعلت: ضربتُ هو العامل في رب. فإن جعلته صفة أضمرت فعلًا نحو ما ذكرنا. فصار معنى الكلام: رُبَّ رجل جاهل ضربت قد فعلت ذاك)) (ابن السراج : د.ت : 1 / 418) .

ثم أضاف قائلًا : ((وربَّ حرفٌ قد خولف به أخواته واضطرب النحويون في الكلام فيه. وهذا الذي خبرتك به ما خلص لي بعد مباحثة أبي العباس –رحمه الله– وأصحابنا المنقبين الفهماء)) (ابن السراج ، د.ت : 1 / 420) .

وأما الثالث : فهو مذهب الجرمي وابن طاهر أنها كالحروف الزائدة لا تتعلق بشيء، وهذا أضعف الأقوال ؛ لأنه ينتج عنه قياس باطل لا يدعمُه من كلام العرب شاهد، فلو صحت زيادتها وأنَّ الاسم بعدها مرفوع الموضع لجاز رفع تابعه، وهذا لم يثبت كما تقدم.

وقد نصر هذا المذهب الكثير من المتأخرين فبعضهم كثرَ في أقوالهم الخلط والاضطراب، فترى أبا حيّان تارةً يجعل (رُبّ) زائدة ويجعل لمجرورها محلًّا، وتارةً يعلقها بالفعل، وهذا تناقض لأن الزائد لا يتعلق، وتارة يجعلها اسمًا وينفي عنها الصدارة بأنها وقعت خبرًا لـ (إنَّ) فقد خلط بين المذاهب الثلاثة ، ومن شواهده قول القائل: [من الطويل]

أماويُّ إني رُبَّ واحدِ أمّه ملكْتُ فلا أسْرٌ لديَّ ولا قَتْلُ

وقول الآخر : [من الطويل]

تَيَقَّنْتُ أنْ رُبّ أمْرئ خِيلَ خائِناً أمينٌ وخوّان يُخَال أَمين.

ثم قال : ((واختلفوا في زمان ما تتعلق به رب: فالمشهور أنه ماضي المعنى ...)) . (أبو حيان ، 1998م : 4 / 1474 – 1475 . والبيت الأول من شاهديه لحاتم الطائي . انظر : ديوانه ص 51 . والشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، د.ت : 1 / 253 . والمسائل الحلبيات ، الفارسي ، 1987 : ص245 . والبيت الثاني من الشاهدين قائله مجهول . انظر : الدماميني ، 1982م : 4 / 73 . والبغدادي ، 1997م : 9 / 567 . وإميل بديع يعقوب ، 1996م : 8 / 90) .

قلت: إنَّ أبا حيّان قد جعل لها ما تتعلق به هنا.

وقال في غير موضع: ((وَيدل عليه قولهم : (رُبَّ رجل عالم يقول ذلك) ، فلولا أَنَّ رُبَّ زائدة في الإعراب ما جاز ذلك؛ لما يلزم من تعدِي فعل المضمر المتصِل إلى ظاهره، فَجَعْلُ (رُبَّ رجلٍ) في موضع رفع بالابتداء هو الذي سوّغ ذلك وإنْ كانت تدل على معنى)) (أبو حيان ، د. ت : 11 / 281) . قلت: قد جعلها زائدة هنا.

وقد كان ابن مالك الذي شرحَ له أبو حيان ينصر مذهب الجمهور في كونها تتعلق كغيرها من الحروف وليست بزائدة ، إذ قال: ((وليست اسماً خلافاً للكوفيين والأخفش في أحد قوليه، بل هي حرف تكثير وفاقًا لسيبويه، والتقليل بها نادر، ولا يلزم وصف مجرورها خلافًا للمبرد ومن وافقه، ولا مضيُّ ما تتعلق به ، بل يلزم تصديرها وتنكير مجرورها، وقد يُعطف على مجرورها وشبهه مضاف إلى ضميريهما، وقد تجر ضميرًا لازمًا تفسيره بمتأخر منصوب على التمييز مطابق للمعنى ، ولزوم إفراد الضمير وتذكيره عند تثنية التمييز وجمعه وتأنيثه أشهر من المطابقة)).(ابن مالك ، 1990م : 3 / 174) .

قلت: إنّ قول ابن مالك: (ولا مضيَّ ما تتعلق به) يدلُّ على أنها تتعلق.

وكذلك وقع الاضطراب في قول السيوطي: ((الأصَحّ أَنَّها تتعلَّق كسائر حروف الجر، وقال الرمانيّ وابن طاهر لَا تتعلق بشيءٍ كالحروف الزائدة ، والأصح أَنَّ التَّعَلُّق بالعامل الذي يكونُ خَبرًا لمجرورها أَو عاملا في موضعه أَو مفسرًا له ، قَالَه أَبُو حَيَّان . وقال ابن هشام : قَول الجمهور إِنَّها معديَّةٌ للعامل إِنْ أَرادوا المذكور فخطأ؛ لأَنَّه يتعدى بنفسه أَو محذوفًا تقديره : (حَصَلَ) أَو نَحوه كما صرّح به جماعة ، ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغنٍ عنه ولم يلفظ به في وقت . فقولي وَالأَصحّ مُنْصَبٌّ على مَسْأَلَتي التعلُّق وكونه بالعامل معًا كَمَا قَرّرته ، ومُقَابِله في الثانية قولُ الجماعة المذكورين ثَمَّ على التعليق)) (السيوطي ، د.ت : 2 / 437) .

قلت: وقعَ الاضطراب في قوله بأن جعل متعلقها هو خبر مجرورها نفسه، مع أنَّ القائلين بأنها تتعلق لا يجعلون لمجرورها خبرًا، والقائلين بأنها زائدة لا تتعلق يجعلون لمجرورها خبرًا.

الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام ، والصلاة والسلام على سيد الأنام نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعدُ :

فأن البحث بعد أن ألقى عصا ترحاله ، بدا له أن يسجل أهمَّ الزُبَدِ التي خرج بها من هذا التطواف ، وهما في الحقيقة زُبدتان :

1 – أنَّ مذهب الجمهور هو الأسلم والأبعد عن التناقض، فـ(ربَّ) حرفُ جر يتعلق كغيره من الحروف، والقول بزيادته مردود بما ذكرناه في موضعه .

2 – اضطراب بعض العلماء المتقدمين – فضلاً عن المتأخرين – في (رُبَّ) وأحكامها بين الزيادة والتعليق والأصالة جعل الصورة غيرَ واضحة المعالم عند من جاء بعدهم .

Sources and References

1- Sipping the Beat from Lisan al-Arab: Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), investigation, explanation and study: Rajab Othman Muhammad, review: Ramadan Abdul Tawab, Al-Khanji Library - Cairo, 1st edition, 1418 AH - 1998 AD.
2- The Origins of Grammar: Abu Bakr Muhammad ibn al-Sirri ibn Sahl al-Nahwi known as Ibn al-Sarraj (d. 316 AH), investigation: Abdul Hussein al-Fatli, Al-Risala Foundation, Lebanon - Beirut, n.d., n.d.
3- Al-Aghani: Abu al-Faraj al-Isfahani (d. 356 AH), investigation: Samir Jaber, Dar al-Fikr - Beirut, 2nd edition, n.d.
4- Al-Burood Al-Dafiah and Al-Uqud Al-Safiah Al-Kafila Al-Kafia with the Eight Meanings, Wafiya: Jamal Al-Din Ali bin Muhammad bin Abi Al-Qasim Al-San'ani (d. 837 AH), edited by: Muhammad Abdul Sattar Ali Abu Zaid, Egypt, Zagazig, no date, 2007.

5- Al-Basit in explaining the sentences of Al-Zajjaji: Ibn Abi Al-Rabi' Ubaidallah bin Ahmad bin Ubaidallah Al-Ishbili (d. 688 AH), edited by: Dr. Ayyad bin Eid Al-Thabeti, Dar Al-Gharb Al-Islami, Dar Al-Gharb Al-Islami, no date, no date.
6- Al-Tadheel and Al-Takmil in explaining the book Al-Tashil: Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Al-Andalusi, edited by: Dr. Hassan Handawi, Dar Al-Qam - Damascus, no date, no date.
7- Facilitating the benefits and completing the objectives: Abu Abdullah Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah bin Malik al-Ta'i al-Jayyani (d. 672 AH), edited by: Muhammad Kamil Barakat, Dar al-Kitab al-Arabi for Printing and Publishing, 1st edition, 1387 AH - 1967 AD.
8- Commentary of al-Fara'id on Facilitating the benefits: Muhammad Badr al-Din bin Abi Bakr bin Omar al-Damamini (d. 827 AH), edited by: Dr. Muhammad bin Abdul Rahman bin Muhammad al-Mufdi, 1st edition, 1403 AH - 1983 AD.
9- Introduction to the rules, explanation of Facilitating the benefits: Muhammad bin Yusuf bin Ahmad, Muhibb al-Din al-Halabi then al-Masri, known as Nazir al-Jaysh (d. 778 AH), study and investigation: Prof. Dr. Ali Muhammad Fakher and others, Dar al-Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation, Cairo - Egypt, 1st edition, 1428 AH.
10- Al-Jana Al-Dani fi Haruf Al-Ma'ani: Abu Muhammad Badr Al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali Al-Muradi Al-Masry Al-Maliki (d. 749 AH), edited by: Dr. Fakhr Al-Din Qabawa - and Professor Muhammad Nadim Fadel, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st ed., 1992 AD.

11- The Treasury of Literature and the Core of the Core of the Arabic Language: Abdul Qadir bin Omar Al-Baghdadi (d. 1093 AH), edited and explained by: Abdul Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 4th ed., 1418 AH - 1997 AD.

12- Diwan Imru Al-Qais: edited by Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Maarif, Egypt, 1964 AD.

13- Diwan Hatim Al-Ta'i: edited by: Dr. Adel Suleiman Jamal, Al-Khanji Library - Cairo - 2nd ed., 1411 AH - 1990 AD.

14- Diwan Labid bin Rabi'a Al-Amiri: Investigation: Dr. Ihsan Abbas, Arab Heritage, Kuwait, 1962 AD.

15- Explanation of the Verses of Mughni Al-Labib: Abdul Qadir bin Omar Al-Baghdadi (d. 1093 AH), Investigation: Abdul Aziz Rabah - and Ahmed Youssef Daqqaq, Dar Al-Ma'mun for Heritage, Beirut, 1st and 2nd editions, 1393 AH - 1414 AH.

16- Explanation of the Seven Hanging Poems: Abu Abdullah Hussein bin Ahmed bin Hussein Al-Zawzani, (d. 486 AH), Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, 1st edition, 1423 AH - 2002 AD.

17- Explanation of Al-Mufassal: Abu Al-Baqa Ya'ish bin Ali bin Ya'ish Al-Asadi Al-Mawsili, known as Ibn Ya'ish (d. 643 AH), Investigation: Al-Azhar Sheikhdom, Al-Muniriyah Press, Egypt, n.d., n.d.

18- Poetry and Poets: Abu Muhammad Abdullah bin Muslim bin Qutaybah al-Dinawari (d. 276 AH), Dar al-Hadith, Cairo, 1st edition, 1423 AH.

19- Fasl al-Maqal fi Sharh Kitab al-Amthal: Abu Ubaid Abdullah bin Abdul Aziz bin Muhammad al-Bakri al-Andalusi (d. 487 AH), edited by: Dr. Ihsan Abbas, Al-Risala Foundation, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1971 AD.

20- Al-Masa'il al-Halabiyat: Abu Ali al-Farsi (d. 377 AH), edited by: Dr. Hassan Handawi, Dar al-Qalam for Printing, Publishing and Distribution, Damascus - Dar al-Manara for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, 1st edition, 1407 AH - 1987 AD.

21- Al-Mu'jam al-Mufassal fi Shawahid al-Arabiyyah: Dr. Emil Badi' Ya'qub, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1st edition, 1417 AH - 1996 AD.

22 - Mughni al-Labib ‘an Kutub al-A’arib: Abu Muhammad Jamal al-Din, Abdullah bin Yusuf bin Ahmad bin Abdullah bin Yusuf bin Hisham al-Ansari (d. 761AH), edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Publications of al-Sadiq Library for Publications, n.d., n.d .